

صوت البحرين

صوت
الحركة الاسلامية
في البحرين

العدد الواحد والعشرون

عزم الحرام ١٤٠٥هـ

اكتوبر ١٩٨٤م

فوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

خبر وتعليق

لترفع الاصوات ضد ظلم آل خليفة

نشرت صحيفة اخبار الخليج الواسعة الاطلاع والضيقة الانتشار وعلى مدى ايام الاسبوع الثالث من سبتمبر اعلاناً لادارة التراث بوزارة الاعلام في البحرين عن اقامة معرض للسلاح ودعت المواطنين ممن لديهم اسلحة!! لان ياتونها للمعرض والادارة تتكفل بالمحافظة عليها وتسليمها لاهلها بل واعطائهم جوائز قيمة. والاعلان الخبر لا يحتاج الى تعليق فهو يبر الضحك لدى كل من يقرؤه.

فلاول مرة في البحرين يقيم معرض للسلاح، فعارض السلاح تكون في الدول التي لها محاربون قدامى في معارك الشرف الوطني - او الاعتداء الاستعماري كما في الدول الاستكبارية - او في الدول المنتجة للسلاح، اما في البحرين فلا يرى المرء داعياً لهذا المعرض

ثم من من اهالي البحرين غير رجال المباحث وأبناء الخليفة يملك سلاحاً ياترى... ثم اذا امتلك الانسان سلاحاً في بلد يسجن القانون فيها من لديه سيف سبع سنين على الاقل ان ياتي به للمعرض ليتسلم جائزته. اي السجن؟! اللهم الا الدعوة للفلاحين ليسلموا محاشيهم ومناجلهم وربات البيوت ليسلمن سكاكين مطابخهم.

وتصور انساناً يحمل مسدساً ويذهب به للمعرض؟ واذا بالقائمين على المعرض في انتظاره ومعهم كوكبة من الشرطة يشونه على هذا الغياب ويغيظونه على تلك البلادة. ولو كنت ممن يملك السلاح لما ترددت بالذهاب به الى المعرض وحصلت على الجائزة... ولكن العين بصيرة واليد قصيرة، فالعذري ووزارة الاعلام... اما بعض شباب البحرين فقد حصل فم الشرف بالاشتراك في المعرض وحصلوا على جائزتهم وزجوا في السجن مع ان هذا الشرف العظيم نالهم دون ان يمتلكوا اسلحة بالفعل بل تم ارغامهم على امتلاكها من قبل رجال المباحث «ويتاب المرء على رغم انه» كما في المشهور.

النظام وحيازة اسلحة...» الى غير ذلك من «الكباثر» التي يختلقها جلاوزة آل خليفة للفتك بالابرياء. اننا عندما نتحدث عن مظاهر الظلم والاهانة والاستعباد فاننا نهدف الى عرض الحقائق التي يعمل النظام جاهداً على اخفائها لانا جيفة تنه تفوح منها روائح الحقد والظلم والاستكبار. ونهدف في الوقت نفسه الى توجيه الانباه الى العائلة الحاكمة التي تقوم بالممارسات المختلفة على حساب مصلحة الشعب، فهم نهار المخدرات، وهم مستوردوا الخمور، وهم عناصر الفساد في الصفقات التجارية الكبيرة، وهم دعاة الفساد - اذ يقومون بنشر الرذيلة بين أبناء الشعب المؤمن، وهم الذين يحاربون الذين يمارون بالقسط من الناس، وهم الذين يمتنعون مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ويسعون في خرابها، وهم الذين اذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤون... الله يستهزئ بهم وعدهم في طغيانهم يعمهون.

نقول ذلك لاننا دعاء حق وعدل ونطلب ممن تهتر ضمايرهم لنداء الحق أن يرفعوا اصواتهم ضد الممارسات اللاانسانية للعصابة الحاكمة على أرض البحرين المؤمنة وينددوا باستمرار الجلاوزة في اعتقال شباب الامة ورجالها، وتشر يد المخلصين من أبنائها. هذه دعوة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو منيب.

ظلم... واضطهاد... واهانات... وتفرقة على أسس عشائرية وعرقية وطائفية... هذا هو حديث الناس في شوارع البحرين... لا بل في داخل البيوت لان احداً لا يستطيع التفوه بكلمة أسى وانكار لان كلاب السلطة يحصون على الناس انفسهم... وحين يعيش الناس في رعب مستمر وخوف دائم، لا يمكن للحاكم ان يدعي بان الوضع في البلاد مستقر والشعب راض بحكمه. لان السكوت على ظلم هذا الحاكم ليس ناعماً عن حب الناس له، بل هو نتيجة طبيعية للخوف من بطش الظالم ومكره.

الناس في بلدنا أصبحوا يشعرون بالظلم على كل المستويات... فالمناصب المهمة لا تعطى الا لمن يتزلف للحاكم ويغض الطرف عن ظلمه، بل ويقبل بأن تداس كرامته، ويسير على غير قناعاته... والمراكز الحساسة توزع على حسب الولاءات... فهناك وزارات لا يدخلها الا من ينتمي الى آل خليفة، ووزارات أخرى لايم التعيين فيها الا على اساس طائفي بحت، وهناك مناصب مخصصة للاعابيل... وهكذا تنوزع ادارة شؤون البلاد فئات مختارة على اساس الولاءات لا على اساس الكفاءات.

اضافة الى ذلك فالشعور الذي يبتاب المواطن اليوم هو الاحساس بالغربة وهو على أرض آياته وأجداده من قبل عصابة احتلت بلده ظلاماً وقهراً قبل مائتي عام واستمرت في الاحتلال بالسند الاجنبي... وعندما تصدر الاوامر باعتقال هذا اوداك من أبناء البلاد الاصليين، فان الشعور الشعبي تجاهه هو الغيظ والاحساس بالظلم وما اكثر هذه الاعتقالات وما أثقل الاحاسيس التي تنتاب ابناء هذه الجزيرة.

والمأساة تتكرر حين تتكرر الاعتقالات وحين تقدم الوجبة تلوا الاخرى للمحاكمات الشكلية التي يكون الحكم فيها معداً سلفاً بناء على أوامر الديكتاتور الظالم خليفة بن سلمان الذي يستوحى كثيراً من قراراته من هندرسون، المدير العام للمخابرات البحرانية. وهنا تجدر الاشارة الى محاكمة العشرين شاباً الذين اعتقلتهم سلطات آل خليفة في مطلع هذا العام بالحجة المعروفة نفسها: «الانتهاء الى تنظيم معظوم، والتخطيط لقلب

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

جهاز الساقطين

٦- المرعويون:

وهذه الفئة كانت بريئة، وكثيرا ما يكون أفرادها محافظين الى حد ما، ولكن نتيجة لممارسة الرعب ضدهم بالاعتقال والتهديد والحرمان من الوظائف والمطاردة، يستجيبون لمطالب الباحث بالانضمام. فعند اعتقال الشخص يعرض عليه العمل في المخابرات، وقد لا يستجيب فيعتقل ويعذب، فان استجاب أفرج عنه، والا دخل المعتقل ليقتل فيه رذحا من الزمن.. فاذا عزم الظالمون على اطلاق سراحه عرضوا عليه الأمر من جديد، مع التهديد والوعيد، مما يجعل بعضهم ينصاع لهم.

وقد يُستدعى بعض الأشخاص ويطلب منهم الانضمام، ويهددون.. فيدب الرعب فيهم.. ويتصورون ان الاستجابة تنهي مشكلة التهديد والمطاردة.. ثم لا يرون أنفسهم الا وقد بابعوا الشيطان وعصوا الرحمن، فخسروا بذلك الدنيا والآخرة.

ولكن هل سيعمي هذا الجهاز الساقط - رغم شراسته - حكم آل خليفة الجائر.. وهل سيمنع الشعب من التحرك الثوري لازالة هذا الكابوس الخلفي الذي جم على صدر الشعب المؤمن قرنين من الزمان. منطق الحياة ومنطق الاسلام يقول لا: «ولقد كتبنا في الزبور من بعد ذلك ان الارض يرثها عبيادي الصالحون».

عندما يتحول الانسان الى رقم

امعاناً من السلطة الخليفية في فرض الهيمنة على الشعب وأشاعره بالرعب والخوف الدائم بتتدع هذه السلطة بن حين وآخر اساليب جديدة في الرقابة والملاحقة، لا تطبق حتى في أعظم البلدان البوليسية، لتحوز هي قصب السبق في هذه المحالات.

غير أن السلطة الجائرة تصور القبيح والذي يخدم مصالحها فقط تصوره للناس في صورة حسنة، وتدعي انه لمصلحة الشعب وخدمته، غير أن الشعب واع هذه الألاعيب والمكائد ولا يمكن لعني جاهل أن يخدعه.

وأخيراً ما فتئت عنه «العبقريّة» الأمنية لدى
العتوب، بعد استعمال جهاز الكمبيوتر في مطار
وموانئ البحرين، هو استخدام البطاقة السكانية.
فما هي هذه البطاقة؟

ان البطاقة السكانية هي بطاقة احصائية دقيقة يصدرها الجهاز المركزي للاحصاء باشراف وزارة الداخلية لكل شخص في البحرين مواطن (او غير مواطن اذا بقي اكثر من ثلاثين يوماً) وتحتوي على جميع المعلومات الشخصية، ومكان الإقامة والعمل والتوقيع، وهي تحمل رقماً واحداً يلزم الشخص حتى وفاته (او حتى مغادرته اذا كان غير مواطن)، ويجب على الشخص ان يحتفظ به دائماً، ولا يمكن دخول أي ادارة رسمية أو شركة او بنك أو نادي الا بعد ابراز هذه البطاقة.

القة على صفحة ٣

لرفاع الغري كان يسكنها هذا الشخص (ابراهيم بن محمد آل خليفة) فاتصل بطوارئ الكهرباء :صلاحه، فارسلوا احد الفنيين ولكنه لم يستطع صلاح الحلل مما جعلهم يستدعون المهندس المختص من بيته، وقد استغرق الاستدعاء بعض الوقت.. فما كان من ابراهيم آل خليفة الا أن اتصل بالعالمين يهددهم باطلاق الرصاص، وسب المسؤولين جميعاً (لأنهم مجازنة حاقدون كمايقول) مما دعا في لطوارئ بتوجيه نداء استغاثة عبر اللاسلكي الى جميع الفنيين بالتوجه الى المحطة واصلاح الحلل فوراً والا فانه سيقتل.

٣- اللقطاء

اباح الاستعمار الانجليزي الزنى رسمياً في
البحرين - بلد الايمان - منذ زمن بعيد، وتولت
الكنيسة تربية اللقطاء، فوجد هندرسون أن هؤلاء
اللقطاء هم خير من يعينه على مهمته، فجعل هؤلاء
اللقطاء وظائف في المخبرات.. في التجسس على
الناس وممارسة التعذيب.

وقد لقي الشرفاء والأحرار على ايدي هؤلاء شتى
صنوف التعذيب.. وقد قام هندرسون بايواء معظمهم
في سكن القلعة المسوّ والمخروس عسكرياً حتى يأمنوا
من نقمة الشعب عليهم.

٤- الساقطون خلقياً من عموم الناس.

يقوم أفراد المخابرات بالبحث عن الساقطين خلقياً للانضمام معهم، ويحدون في كثير من الأحيان سهولة الاستجابة من هؤلاء لأن المجتمع قد غفطهم... وترفع عن ذكر أسماء هؤلاء وما أكثرهم - ولكن الشعب البحراني الابي يعرفهم بوضوح. واواظرف نكتة في هذا المجال هو أن افراد المخابرات ذهبوا الى أحد المنحرفين في صفه ورغبوه للانضمام معهم، وهددوه بالشهيرة ان لم يستجب لهم، ولكنه أجابهم بحزم «إذا انحرفت في صفري فلا أقبل أن تحرفوني في كبري».

• المتورطون في الجرائم:

هناك مصدر كبير لافراد جهاز المباحث بالافراد. هذا المصدر هو مرتكبو الجرائم، فهؤلاء المجرمون يقدمون للمحاكم، وترفع المحاكم جهاز المخابرات بمعلوماتها، فيستدعي بعض المجرمين من قبل المخابرات، ويسامون بين استمرار المحاكم وتوقيع العقوبة وبين الانضمام لجهاز المخابرات والغاء المحاكم، بل واستلام مرتبات فيفضل الكثير منهم الحل الثاني.

ومن أمثلة هؤلاء شخص قام بسرقات مالية كبيرة في مستشفى السلمانية كما سرق بعض أثاثه، فتمت مسامحته وانضم للمخابرات واقتلت القضية.. وأشخاص آخرون من السراق والزناة واخوان لوط انضموا للمخابرات تستراً على أعماهم وهرّباً من جزاء القانون.

أجهزة المخابرات في معظم دول العالم - لاسيما في الدول الاستبدادية كدولنا - هي أجهزة تعج بالاشخاص الساقطين خلقياً المعقدين الحافدين على الناس، والفاشلين في الحياة، والمجرمين. هذه هي ركيزة هذه الأجهزة. فأفرادها يتلذذون بإيذاء سرفاء الناس وأحرارهم لا لسبب الا لأنهم يرون أنفسهم وضيعين حقراء.

وقد يكون في هذه الأجهزة أصناف أخرى، لكنها تتواجد بنسبة بسيطة جداً، ولا تلبث أن تذوب في هذا الحمأ الآسن فتكون معهم سواء سواء.

ومن بين أجهزة الدول التي ينطبق عليها هذا
توصف هو جهاز الأمن الخليفي في البحرين.
كيفية جهاز المخابرات في البحرين:

— المرتزقة من الأجانب:

وعلى رأس المرتزقة هؤلاء «ابان هندرسون» وهو مجليزي، يتولى منصب مدير مباحث الدولة، وهو عمله هذا يقوم بدورين، الدور الأول دور شخصي مثل في الرغبة في النفوذ وإذلال احرار الشعب، بل حتى آل خليفة، فهو الأمر النهائي في جهاز الامن، هو يرد حتى أمر «الأمير» فقد تجاهل «هندرسون» للبات «عيسى» بالافراج عن أبناء بعض المحسوبين الى النظام ولعدة مرات، حتى قال أحد المسؤولين في لباحث ان واسطة «الشيخ» لا تفيدكم، ولا بد من واقفة هندرسون على ذلك.

والدور الثاني الذي يمارسه هودور كلب الحراسة
لأنجليزي في البحرين - بل وحتى دول المنطقة -
لمسبق النفوذ الانجليزي، وبنت الشعب البحراني،
ليس هذا مهماً عنده.

وهناك مرتزقة آخرون من الانجليز والامريكان
الهنود والبلوش وبقايا السفاك الايراني، وهم هؤلاء
والمال والشهوات لا غير.

١- أبناء آل خليفة:

وهؤلاء اما متفرغون لهذا العمل في القلعة كما هو الحال لنائب مدير الامن العام (ابراهيم بن محمد آل خليفة) وأفراد آخرون اقل منه رتبة، واما رؤساء أجهزة حكومية كما هو الحال في علي بن خليفة، كبل المجرة والجوازات، وكذلك عيسى بن علي بن خليفة رئيس ديوان الموظفين، وعديد غيرهم، يمكن القول أن كل أفراد آل خليفة هم مباحث سميّاً أو فعليّاً لانهم يعرفون أن جهاز الامن لخدمتهم فقط.

والموئل الذي يرشح الخليفي لشغل عمل المباحث
سبياً هو حقه على أبناء الشعب فقط. وقد حدثت
لعديد من الحوادث التي تدل على ذلك، منها أن
نائب مدير الأمن العام (إبراهيم بن محمد آل خليفة)
قد أوقف سائق سيارة بيكبي في الشارع وضربه أمام
الناس وقال له: «خل الخميني يوي لك اهنيه» لا
سبب إلا لأن السائق قد اتخذ له حلية.

وقد انقطع التيار الكهربائي ليلاً عن منطقة في

بلاد لا يحكمها قانون

دفع التاجر المستورد الضريبة الجمركية، يذهب المشتري الخليقي لاسترداد مقدار الضريبة المدفوعة على السيارة.

٨- لا يخضع افراد العائلة الحاكمة لقانون المخالفات المرورية، ولا يتعرضون لأية غرامة ولا أي سجن بأي حال من الأحوال.

٩- لا يخضع افراد العائلة الحاكمة للقانون التجاري من حيث الترخيص فاما يمنع على الشعب مزاولته، يزاولة آل خليفة بكامل حريتهم. فشلاً لا يجبر القانون ان تؤسس شركة تأمين الا اذا كانت شركة مساهمة. بينما تقدم خليفة بن سلمان قبل عامين فأسس شركة تأمين ذات مسؤولية محدودة ومقفلة خلافاً للقانون المزعوم.

ورغم الخطر القانوني على جلب المستخدمين الاجانب الا فيما تقتضيه حاجة الاستخدام، فان أفراد العائلة الحاكمة يفرقون البلاد بالعديد من الاجانب - لاسيما الهنود - نظير ضريبة يدفعها لهم هؤلاء الساكن.

اضافة الى هذا فان أفراد العائلة لا يدفعون رسوم السجل التجاري السنوية اضافة الى رسوم الدولة الاخرى كرسوم الماء والكهرباء.

١٠- يحظر القانون على الموظف اجمع بين وظيفته والأعمال الحرة.. الا أن افراد العائلة معظمهم موظفون رسميون.. ويمارسون العديد من الأعمال الحرة كالسجارة والمقاولات، والوكالات لشركات الاجنبية.

١١- ان القانون ينص على ارجاع السلف الحكومية مع الفائدة عليها، ويطبق هذا على كافة افراد الشعب عدا افراد العائلة فاما يأخذونه من مال الدولة هوية غير مرجعة، ومثال ذلك فروض الاسكان فالشعب يدفعها، اما آل خليفة فيأخذون اضعاف المبالغ التي يحصل عليها الشعب دون ارجاع.

١٢- ان القانون ينص على منح جواز السفر للشخص المستحق بغض النظر عن عمره، الا أن السلطة تمنع عن منح هذا الجواز لاطفال الشعب الاصليين حتى يبلغوا ١٨ عاماً بينما تمنحه لاطفال العائلة الحاكمة حتى لو كانت اعمارهم اياماً فقط.

محكمة قد مضت عليهم اكثر من ثلاث سنوات، ولم يطبق قانون الافراج اوالحاكمية عليهم ومنهم الحاج عيسى الشريفي وعبد الكريم العرادي وغيرها.

٣- رغم أن القوانين - ومنها قانون العتوب المزعوم - ينص أن لا جرعة الا بقانون.. فاننا نجد العديد من التهم المنسوبة للافراد المعتقلين لا يدعمها قانون، مثل الاستماع الى صوت الجمهورية الاسلامية او حيازة بعض الكتب الاسلامية، وكذلك حيازة صور علمائنا الاعلام وخصوصاً سيدنا الامام الخميني.. اذ انها لديهم جرائم رغم انه ليس هناك قانون ينص عليها.

٤- ان السلطة قد خالفت المدة التي أقرتها في القانون عن اعادة النظر في المجلس الوطني - رغم عدم رضانا عنه- فقد مضت سنوات طويلة على حله ولا تنوي السلطة بتاتا اعادته بأي شكل، لانه يؤذيها رؤية اي شخص غير عميل فيه.

ان أفراد العائلة لايعترفون بوثائق الملكية التي بحوزة الشعب، فهم يسطون على املاك هذا الشعب، ويتالفون حتى أبسط الأعراف الدولية.. وهذه الممارسات أكبر من أن تحصر فعلى سبيل المثال يسيطر محمد بن سلمان أخواالحاكم على ساحل البحر الغربي بطول ٢٥ كيلومتراً، كما يسيطر أفراد العائلة على جميع المباني الواقعة شمال شارع الحكومة في المنامة العاصمة وتعدود ١,٥ كيلومتر، ونحو ذلك من الامثلة العديدة.

٦- ان القانون الذي وضعته العائلة الخليفية يحرم حيازة افراد الشعب للأسلحة - حتى أسلحة صيد الطيور- ويعاقب على ذلك. بينما يملك كل أفراد العائلة الخليفية (وعدهم يزيد على ٤٠٠٠ شخص) أسلحة نارية مختلفة، بل ويعتدون بها على الشعب، وآخر ماحدث هذا الصدد هو اطلاق النار على سيارة أحد الزباني من قبل محمد بن سلمان أخو الحاكم المذكور.

٧- ان القانون يلزم كل مستورد بدفع ضريبة جمركية على المواد المستوردة، بينما لا يخضع آل خليفة لهذا القانون، بل انهم يستوردون حتى الضريبة المدفوعة من المستورد اذا قاموا بشراء المادة محلياً، فشلاً عند شراء الخليقي سيارة من أحد التجار وقد الحاكم المذكور.

والحاجة اليهم دائماً (ولا تنس طبعاً الرسم الجديد المفروض على ٣٥٠ ألف شخص اذ يوفر رواتب بعض رجال المخابرات الجدد).

وللتدليل على هذا فان وزارة الداخلية هي التي تقوم بنسجيه اللجنة المسؤولة عن اصدار البطاقة السكانية وهي التي تأمر بسحبها من الشخص عند الحاجة.

إن فرض رقم للشخص يدكرنا بقول أحد المناضلين الفلسطينيين في سجون اسرائيل عند ما قال بأن اسم الانسان لا قيمة له اذ يعوض عنه برقم. وهو مايتم فعلاً فس سجون آل خليفة الصغيرة «جده» القلعة، جو، مراكز الشرطة المختلفة». وقد قرر العتوب مؤخراً أن يسجنوا الشعب كله في البحرين وأن يعطوا افراده ارقاماً للنداء عليهم عند الحاجة، وصدق القائل في وصفهم:

جعلهم من «جده» سجناً صغيراً كذا البحرين سجناً للقبعة

كشيرة هي البلاد التي لا يحكمها قانون، لاسيما ما تدعى بالبلاد النامية اودول العالم الثالث.. فالقانون هو رغبة الطغمة الحاكمة وحسب شهواتها. ومن بين البلاد التي لا يحكمها قانون أبداً هي البحرين. فنذ مائتي عام تحكم البلاد برغبات الغزاة من آل خليفة.. فليس هناك قانون مكتوب بل ان الشيخ «من آل خليفة» يقضي بين الناس حسبما يميل عليه قرينه الشيطان.. ومنذ أن استرد الشعب البحراني أنفاسه في الثلاثينات من هذا القرن انتفض مطالباً السلطة، وفي اكثر من مرة، أن يكون لها قانون مكتوب، ولكن لم يلق الشعب أذنا صاغية من السلطة الغاشمة التي كانت في حيازة بلجريف (المستشار الانجليزي)، ورفضت كل مطالب الشعب حتى نهاية الخمسينات.

وفي السنوات الأخيرة جمعت لها بعض القوانين الوضعية المتناقضة فيما بينها، وخدمت منها كل مايعطي الشعب بعض الحماية، ومع هذا فان الشعب تصور أن السلطة سوف تحكم بهذا القانون رغم هزاله، غير أن الواقع أثبت أن السلطة لا تحكم حتى بهذا القانون المريض، بل انها مازالت تتصرف بعقلية العشرة البدوية التي عاشت طويلاً في وادي الدواسر «قرب الربع الخالي»، ونشرها الى غيض من فيض التجاوزات التي مارسها السلطة في السنوات الأخيرة.

١- انها تعتقل الأفراد وتعذبهم دون وجود تهمة ثابتة عليهم وانما مجرد تصور بأن هؤلاء الافراد قد يشكلون خطراً عليها، ومن ذلك اعتقالها لاعضاء جمعية التوعية الاسلامية في شهر ديسمبر ١٩٨٣ ويناير ١٩٨٤، دون تهمة، اذ ورد على لسان وزير الخارجية في مقابلة صحفية في أوروبا بأن تلك الاعتقالات جرت من أجل اتخاذ الاحتياطات اللازمة حتى لا يحدث في البحرين مشاكل أمنية....

وكتغطية اعلامية قامت السلطة بمجلة دعائية ضد المعتقلين.

٢- ان قانون أمن الدولة - المفروض شعبياً - ينص على اعتقال الأفراد من قبل الدولة في السجن ثلاث سنوات ثم يقدمون بعدها الى المحكمة اويفرج عنهم.. بينما نجد العديد من الأفراد المعتقلين بدون

عندما يتحول الانسان الى رقم - البقية -

واللغات النظر فان هناك بطاقة اخرى تسمى «البطاقة الشخصية» تصدرها وزارة الداخلية لاثبات الهوية، فما هو الغرض اذاً من اصدار البطاقة الجديدة بجانب البطاقة الشخصية؟

ان الغرض من البطاقة الجديدة هو حصول العتوب الغزاة على معلومات تفصيلية عن الشخص ومكان سكنه وحتى وظيفته أولاً بأول، اذ يفرض القانون عقوبات على عدم التبليغ بأي تغيير في هذه المعلومات خلال شهر واحد.. ومن ثم فان الشخص يعسر عليه اتخاذ اية مهمة في الادارات الحكومية او الشركات او البنوك او حتى دخول مؤسسات اجتماعية بدون هذه البطاقة، هذا فضلاً عن انه يسهل القبض على الافراد المعارضين بتحديد مواقعهم.. أو بانكتشافهم عند التعامل مع الجهات الاخرى بدون هذه البطاقة.. بجانب رغبة العتوب في تركيع الشعب واذلاله واشعاره بالخضوع لهم،

خير وتعليق

وردت في احدى الصحف البحرينية الصادرة باللغة الانجليزية خارطة فيها اسم اسرائيل بدلاً من فلسطين.

وتغن نقول لسلطات آل خليفة عيب عليكم، لا تسبقوا الجيران الكبار بهذه السرعة، فقد بغضبون عليكم، فان جيرانكم يستطيعون رؤية الهلال في مغرب يوم ٢٨ من الشهر العربي حتى لا يسبقهم أحد بالافطار فكيف تجوزون لانفسكم سبقهم في الاعتراف الصريح باسرائيل. ليس لكم دور الا أن تقولوا «آمين» على كل مايقولون، لا أن تقولوا قبل قولهم، والا قطعوا عن أميركم بدون «أبوسعة» ومنعوا مواطنيهم من السفر اليكم عصر الخميس وبالتالي تعطل فنادكم وخوركهم والباقي معروف.

من قرقوش الى اولاد عمان

سمننا عيشة الكفر

سمننا عيشة الجبن..
سمننا من يساونا،
على الدينار والسجن..
قهل يدري؟
أهل يدري عميل الغرب..
أن الناس..
رغم الظلم،
والارهاب،
والدجل؟؟

ورغم شراء من باعوا
ضماثرهم.. بلا خجل
ستبقى تحمل الاسلام؟
ستزق في دنا الظلام؟
بأن الله مولانا وسيدنا؟؟
وأن الحق منهجنا؟
وانا ان ذهنا...
ستأخذ ثارنا.. باقي بقابانا؟

....

سمننا عيشة الكفر
سمننا من يعاملنا..
بكل وسائل الغدر
سمننا باعة الاوطان..
بلا خجل على الشيطان..
وغفت من ياطلهم... وبحسب انهم فرسان

....

اخى وسمية الحزى؟
أم القلعة والجيب؟
اخى زلزلة البغي؟
أم الحانات في الغرب؟
اخى ترف الرفاعين؟
اخى باقي قري البحرين؟
نشاهد واقع الأمة؟؟
ونعرف شدة الغمة؟؟
ولكننا بمشعلنا...
ونور جباه قادتنا...
سنهزم غربة الظلمة،
سنهزم عصبة الشيطان..
سنهزم واعظ السلطان..
سنهني من جاجنا..
قريباً دولة القرآن..

ويقول في ص ٦٨:-

«لم يكن هناك أي مجلس للاستشارة فلقد كان الشيخ هو الحاكم المطلق وله السيطرة والقوة التي تمكنه من الحكم في امور الحياة والموت في شعبه»
قال ابراهيم كمي . في . في كتابه «العدالة البريطانية في البحرين» ص ٣٧ وهو هندي مارس المحاماة في البحرين والى هذا الكتاب سنة ١٩٦٣ :
« ان اي ضابط ذي نفوذ (في شرطة البحرين) يعنى لحسن حظه من مسؤولياته في البحرين التي هي جنوب افريقيا مصغرة بالنسبة لبريطانيا في الخليج، فان النتيجة هي تولي شخص ذي منصب آخر لمسؤوليات ذلك الضابط، بناء على رغبات بريطانية غير قابلة للطعن» واضاف ربما كان السجن هو أسهل مكان تصل اليه في البحرين

احكامهم الجائرة. فاذا اثم فرد ما بانه معارض للسلطة، فان جحيم الخليفة سيصيبه وسيصيب أمه واخاه وأخته وجيرانه (حتى بدون السؤال عن وسائل كسبهم كما يعمل قرقوش).

ولعل العنوب يتنون لا يام زمان يوم كانوا يرعون الغنم ومنعون السائبة منها بضرها بالمقراع ويطبقون ذلك بحيث ان افراد الشعب أصبحوا في اعين الرعاة يبدو كالاغنام.. الا أن المصيبة ان الاغنام معظمها سائبة في نظرهم.

وعلى ذكر الرعاة.. يستحظر الانسان ايام تمر الجمال على قري البحرني... وتبعث فساداً وخراباً في بساتين النخيل. في تلك الايام الغابرة كان رعاة الابعرة من اخوتنا العمانيين واذكر انهم كانوا يشربون الماء من (مطارهم) ويستشفون الذباقي. وكنا اطفالاً ندرش معهم من وقت لآخر في غفلة اهلنا الذين يحذروننا منهم لانهم مشهورون بالسر. (على فكرة لقد تم استبدال العمانيين بابناء غاندي) ولقد حدثنا الرعاة يومها بطرائف لم تكن نعقلها فها قوم ان راعي الجمال لانسوي عند الشيخ عفة ناقة.. فاذا حدث مكروه، لاسمح الله، لجمال الشيخ فان العماني سوف ينال الولايات من العتي.. فيتم توبيخه وضربه.. وربما يتم تفسيره الى بلاده اذا اكثر احد الجمال من سيل لعابه.. لان ذلك دليل على جوع البعير المسكين.

ويحدث اسعيد بن سلطان المهام.. «ان الجمال اذا ما انجز بالتمام.. يسيروننا لبلادنا العام» ولم تكن تصدقهم لاننا لم نسمع باحكام قرقوش... ولم تكن نعي الظلم الجاثم على صدور ابناء الشعب. اما الان... ونحن نرى القسم الخاص ببق الشباب في السجون شهوراً بل سنين بدون محاكمة لأنه لا يجد مهمة ما يوجهها اليهم.. فاننا امثا بما رواه لنا الاخوة العمانيون.. وعرفنا أن قرقوش حيي بين ظهرانينا.. ولكنه في هذه المرة اخبت وانكى في احكامه.

يحكى ان رجلاً جاء يشكو قرقوش من جاره الذي فقأ عينه، فاستدعى قرقوش المعتدي وسأله ان كان قد (طنن) عين جاره فلما اعترف ساله عن وظيفته فقال انه مزارع فاستدعى قرقوش جارها الثالث وسأله عن وظيفته فقال انه حداد، وهكذا ظل قرقوش يستدعي جيران المدعي والمدعي عليه حتى جئى بجار بعيد قال ان وظيفته القنص، فلما طلب منه قرقوش ان يريه كيف يستخدم آلة القنص تبين انه يغمض عيناً ويفتح اخرى وهو يسدد سهامه. عندها تنهد قرقوش وامر بقطع عين المسكين، فلما صاح لانه ليس له دخل فيما حصل، اوضح القاضي قرقوش حيثيات الحكم وهي: بما أن جارك فلانا قد فقأ عين جارك علاناً، وبما أن المعتدي يعمل في الزراعة ويحتاج لعينه ارتابنا ان نفتص من جارها لا يحتاج الا لعين واحدة في كسبه للقمعة العيش وانت من توفر فيه هذه الشروط، ولابد للعدالة أن تأخذ مجراها.. (ولو كان مجرى نتناً).

وماحدث في البحرين - عزيزي القارئ - مؤخراً لا يختلف كثيراً في منطقته عن حكم قرقوش هذا. فلان اناساً في الكويت قد اتهموا بالتفجيرات التي حدثت، ولان الشعبين يشتركان في نفس التاريخ واللغة والتقاليد ويلبسون نفس الزي (اي العقال والغترة والثوب). فعليه يجب معاقبة اهل البحرين لما حدث في الكويت الشقيق!! وهكذا تم غلق جمعية التوعية الاسلامية واعتقال اعضائها من العلماء الاعلام والشباب المؤمن. ان منطق العنوب هو منطق قديم، فكان - ولا زال - المرء يوقف من قبل الشرطة التي تقول له «قلنا بحسب انك تسب الشرطة وجيب الشرطة - اي سيارة الشرطة» او انهم يعتبرون بقول الشاعر من حلقت حية جاره

فليسكب الماء على لحيته
وعلى هذا الاساس الخائن القوي يبني العنوب

قالوا عن آل خليفة

الحاكمية كان يستلم معاشاً من خزانة الدولة وكان معظم افراد العائلة الحاكمية يعتبر ذلك المعاش غير كاف.

ص ٢٩: نتحدث عن احكام ومؤهلات القضاة «كانت هناك شكوى وضجر حقني من مسألة ان كل القضاة ماعدا قضاة المحكمة الدينية هم من العائلة الحاكمة الذين لم تكن لديهم أي مؤهلات او شهادات في القانون»

ويقول في ص ٥٥:

«ان جزيرة البحرين بخصوصيتها وغزارة مياهها العذبة كانت محطاً لاطماع جيرانها الاقوياء الذين قاموا بغزوها، مما أدى بسكان الجزر الاصليين للترجوع الى المناطق الخليجية الاخرى لتفادي ويلات جرائم الغزاة. وقد توالى المشاكل وزاد الاضطهاد بعد غزو آل خليفة والقبائل الموالية لهم لجزر البحرين واعتبارها ملكاً خاصاً لهم فانتزعوا الاراضي الحصية والبساتين من اصحابهم الشرعيين البحارنة...

يقول العلامة الكبير الشيخ محمد حسين المظفر في كتابه (تاريخ السقيفة) ص ٢٦٤:

وكان فيها (البحرين) كثير من العلماء والافاضل والشعراء ولكن اخرجتهم المواقف الفوضوية فأخرجتهم الى العراق وايران! كان التشاقر زمناً طويلاً بين بعض الامراء عليها سبباً للفوضى، والخطر على النفوس والنفاس، فجوم الاعراب عليها في كثير من تلك الحوادث، وانت خبير بما عليه عرب تلك البوادي وعرب نجد عن الوحشية وغلظ الطباع وحب الغارة والنهب والسلب، فكانت تلك الحوادث العديدة التي تقع مرة بين آل مذكوريين آل خليفة، وأخرى بين آل خليفة وبين صاحب مسقط، وتارة بينهم وبين آل سعود الى غيرها هي السبب لسلب الامن داخل البلاد، ومغادرة اهل العلم لاوطانهم، منتشبين لاجئين الى العراق وايران.

يقول شارلز بليجريف في مذكراته ص ٢٥:
«لقد عرفت فيما بعد بان كل فرد من العائلة